بخلافه لو علق بريده فان قصده اظهار الرغبة بالشرط فلم يوجد فيه معنى
اليمين كذا في الكافي والهداية وغيرهما وفي الخلاصة انه رجع عن القول بلزوم
الوفاء الى انه يجب الكفارة قال المصنف رحمه الله ان كان الشرط امرا حراما كان
ذينك ينبغي ان لا يختلف لانا التخيير يحيف والحرام لا يوجب التحيف ويجاب
عنه بان التخيير باعتبار ان الكل مرتكب النذر واليمين فيميل الى ايهما شاء
ولا باعتبار ان فيه تخفيفا هذا قابل فيه مصنف من حلف لا يدخل
بيتا يحنث في حلفه بدخول صفة لانها تبنى للبيتوتة وهي بيت في الكافي
هذا على ما عرف اهل الكوفة فانهم صفوا فيهم ذات حوائط اربعة فيكون بيتا وفي
عرفنا الصفة ذات ثلثة حوائط فانه يكون بيتا فانه يحنث وفي الهداية
والمضمرات الصحيح ما قيل ان الجواب يجري على اطلاقه وفي الكفاية عن المبسوط هو
الاصح عندكر لا يحنث بدخول الكعبة او مسجد لانهما لا يبنيان للبيتوتة
فتسميتها بيتا على التجوز او بعيد هي معبد النصارى او كنيسة هي معبد اليهود
ودهليز اذا قرن بالبيتوتة في الكافي قال مشايخنا انه هذا اذا كان للدهليز سقف
لو لم فالباب بينه خارجا ولو بقي داخلا وهو مستقبح بحيث لا يحنث لصلوحة
البيتوتة او ظلمة باب الدار في الكافي والكفاية هي السباط الذي يكون على باب
الدار ولا يكون فوقه بناء اذ لا بيتوتة فيها كما لا يحنث في قوله لا يدخل دارا
فدخل دارا خربة اذا المتبادر من مطلق الدار هي العامرة والوصف اي العمارة
معتبر في المنكر دون المعين في قوله لا يدخل هذه الدار يحنث ان دخلها
منهدمة صحراء عندنا اذ المرصة هي الاصل والبناء كالوصف وهو لغو
في المعين اذ الاشارة ابلغ في التعيين وفيه خلاف الشافعي رحمه الله وفي الكافي
قال الفقيه ابو الليث ان كانت اليمين بالفارسية لا يحنث فيها الا بدخول البيعة او

او دخلها بعد ما بنيت دارا لحزي لانه لما نفى الوصف في المعين لا سبا بتبدله وحكم
المسجد حكم الدار في هذه الوجوه على ما ذكره قاضيخان والظاهر ان بعد عطف على
منهدمة نظرا الى المعنى ويكون العطف على الشرط بتقدير الفعل او وقف عطف على الشرط
اذا وقف على سطحها او حايطها دخل بيتها وبه يفتى بعض المشايخ وقيل والفتاوى
هل الفقيه في عرفنا اي اهل البخارى ان وقف على السطح لا يحنث في الكافي عليه الفتوى وفي جامع
قاضيخان ان الصحيح هو الحنث وفتاواه ان كانت اليمين بالفارسية فارتفى على
السطح او الحايط او العرصة لا يحنث هو المختار اذ هذا لا سعد حولا في البخارى
وفي الخلاصة هو المختار وعليه فتوى الصدر الشهيد وقال الامام الفضلي لو كان
الحايط مشتركا لا يحنث كما لو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا بينه وبين
غيره ذكر قاضيخان في جامعه وفتاواه وفي الخلاصة انما لا يحنث اذا لم يسكن
فلان فيها كما لا يحنث لو دخلها بعد ما جعلت الدار مسجدا او حماما او بستانا
او بيتا لتبدل اسم الدار بغير او دخلها بعد هدم الحمام لعدم اسم الدار للعرصة
ولهذا البيت اي كما لا يحنث لو حلف لا يدخل هذا البيت وقد دخله منهدما
صحراء ولو بقي حيطانه على ما ذكره قاضيخان او دخله بعد ما هدم فذلك البيت وبنى
بيتا آخر فانه لا يحنث لان الاصل في البيت هو البناء فاذا تبدل بدا البيت وفي
الخلاصة وفتاوى قاضيخان لو حلف لا يسكن في بيت من المنزل ان لا يدخل
هذا البيت ان حلف بالعربية فالبيت انما هو على بيت جلس فيه لان ما وراءه
يسمى منزلا وان حلف بالفارسية اسم كل البيت اسم خاص وهذا اذا لم ير
واما شاره فالعبرة للاشارة وفي الخلاصة لو قال لامرأته ان خرجت من بيتي
فانت طالق فخرجت من البيت الى الدار يحنث ولو حلف لا يخرج فانا بحنثه
بالخروج الى السكة في الوجهين لا يدخل وعليه الفتوى وهذه الدار عطف على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)